



## الدولة المؤجلة في غياب تجاوز علماني جذري للطائفية

◻ كميل داغر

السياسية القائمة، والذي لن يُمكن التغلبُ عليه إلا عن طريق تجاوز علماني جذري للواقع الراهن للنظام اللبناني.

### أولاً: الدولة في فهمها، الماركسي والبرجوازي

١ - في الفهم الماركسي، نبدي الاهتمام، ولو العابر الآن، بإبراز هذا الفهم، لسببين أساسيين:

أ - أولهما ذو أصول ظرفية بحتة، ولكن نتائجه خطيرة، لا على مستوى الناس «العاديين» وحدهم الذين لا يهتمون بالضرورة بالنظريات، بل أيضاً على مستوى «النخبة» التي لا تُنتج التحليلات والتفسيرات للواقع القائم وحسب وإنما تستشرف المستقبل كذلك وتعيّن الأهداف الكبرى للمجتمعات البشرية. ويعنيها، في صفوف هذه «النخبة» بالدرجة الأولى، مَنْ كانوا أو لا يزالون يطرحون الاسترشاد بالمنهج الماركسي لتفسير العالم بل ولتغييره. وقد صدم هؤلاء كثيراً بما أنتجه غياب الدولة، أو تراجع وظيفتها الأساسية (أي القمع والردع)، في ظروف مجتمعاتنا الحالية، وبالتحديد في لبنان خلال حربه الأهلية الأخيرة، من بشاعات وجرائم، بحيث باتوا يعيدون النظر في ما تطرحه الماركسية من أفق نهائي لتقدم البشرية يتمثل في اضمحلال الدولة. فكأنهم بذلك يجمّدون التاريخ في اللحظة الراهنة، ويجدون حاجة عميقة إلى السجود الخانع أمام ظاهرة [الدولة] لم يكن الإنسان في حاجة إليها في ظروف محدّدة سابقة، مثلما قد تنشأ في المستقبل ظروف تجعلها أيضاً نافلة لا بل عائقاً أمام تقدم الإنسان وسعادته.

ب - والثاني يتعلّق بما يكشفه الفهم الماركسي من دقة في وصفه لظاهرة الدولة، مطبقاً على نظرية حكّام بلدنا «الأكثرين» الحاليين إليها، بحيث لا يبقى شيء من ادعاءاتهم بأنّها «دولة القانون والمؤسسات»، وتصبح بالضبط ما قاله عنها فريدريك أنجلس من أنّها «رجال مسلّحون» مع «ملاحق مادية» هي «السجون ومختلف مؤسسات القسر...»

منذ ما بعد مقتل الحريري بأشهر قليلة، وما تلا ذلك من انسحاب للجيش السوري بقرار دولي لعبت الدور الحاسم في استصداره الإمبرياليّتان الأميركيّة والفرنسيّة، بالتضافر مع تعبئة شعبية واسعة مناهضة لبقاء ذلك الجيش في لبنان، انتشر كالنار في الهشيم ما يُشبه كلمة السرّ على السنة قادة «حركة ١٤ آذار». وكان هؤلاء قد تمكّنوا، في الانتخابات التي أعقبت الانسحاب المذكور، من الحصول على أكثرية في المجلس النيابي أتاحت لهم امتلاك زمام السلطة في البلد، وإن بصورة قلقة.

كلمة السرّ هذه كانت ولا تزال «بناء الدولة»، الذي يحول دون استكمالها - بحسب خطابهم شبه اليومي - وجود سلاح المقاومة الإسلامية... علماً بأنّ بين البنود الأساسية للبيان الوزاري الذي أخذت الثقة على أساسه الحكومة ذات الغالبية الأربعمشرية المريحة ما يلي: (١)

«وتعتبر الحكومة أنّ المقاومة اللبنانية هي تعبير صادق وطبيعي عن الحق الوطني للشعب اللبناني في تحرير أرضه، والدفاع عن كرامته في مواجهة الاعتداءات والتهديدات والأطماع الإسرائيلية، والعمل على استكمال تحرير الأرض اللبنانية...»

في كلّ حال، لن يكون هذا المقال مناسبة للخوض في تنفيذ ما ينطوي عليه تصوّر المدافعين المزعومين عن «مشروع بناء الدولة» من نفاق مكشوف. ما سنسعى هنا إلى تبيانها ينصب على عامل أساسي هو الذي يعوق هذا المشروع: إنّه الشكل الطائفي للنظام السياسي القائم في لبنان. على أنّنا سنمهد لذلك بإعطاء لمحة عن مفهوم الدولة في المنظور الماركسي، ومن ثم في المنظور البرجوازي. غير أنّنا سنتناول مسألة الإعاقه هذه، وأفكارنا مشدودة بالأخص إلى التصور الثاني للمفهوم المشار إليه، بحيث نبين درجة الفصام بين الفكر الذي تسترشد (أو تدعى الاسترشاد) به الشريحة السياسية السائدة في بلدنا من جهة، وممارستها الفعلية من جهة أخرى. وسنعرّج لاحقاً على تبيان المارق الدائم الذي يخلقه استمرار البنية الطائفية للسلطة

١ - كُتِبَ هذا البحث قبل استقالة الوزراء الستة وقيام التظاهرات المعارضة. (الأدب)

ويُضيف أنجلس في كتابه، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة، أن «الدولة هي ناتج المجتمع عند درجة معينة من تطوره؛ هي إفصاح عن أن هذا المجتمع وَقَعَ في تناقض مع ذاته لا يُمكنه حلّه، عن واقع أن هذا المجتمع انقسم إلى متضادات مستعصية يُعجز عن الخلاص منها. ولكيلا تقوم هذه المتضادات، هذه الطبقات ذات المصالح الاقتصادية المتنافرة، بالتهايم بعضها بعضاً والتهايم المجتمع في صراع عقيم، اقتضى الأمر قوة تقف في الظاهر فوق المجتمع؛ قوة تلطف الاصطدام وتبقيه ضمن حدود النظام. هذه القوة المنبثقة من المجتمع، والتي تضع نفسها مع ذلك فوقه، وتنفصل عنه أكثر فأكثر، هي الدولة.»

ويضيف الرجل، بعد أن يربط قيام الدولة بنشوء الطبقات عند درجة معينة من التطور الاقتصادي: «ونحن نقرب الآن بخطوات سريعة من درجة في تطور الإنتاج لا يكف عندها وجود هذه الطبقات عن أن يكون ضرورة وحسب، بل ويصبح أيضاً عائقاً مباشراً للإنتاج. ستزول الطبقات بالضرورة، كما نشأت في الماضي بالضرورة. ومع زوال الطبقات ستزول الدولة بالضرورة. والمجتمع، الذي ينظم الإنتاج تنظيمًا جديدًا على أساس اتحاد المنتجين، بحرية وعلى قدم المساواة، سيُرسل آلة الدولة بأكملها إلى حيث ينبغي أن تكون حينذاك، إلى متحف العاديات، بجانب المغزل البدائي والفأس البرونزية.»

هذا التصور، الذي يعترف بضرورة الدولة في ظروف محددة بعينها - ولكن من دون تقديم فروض التقديس والتعظيم لها، ومن دون رفعها إلى مصاف الظاهرات الخالدة - جاء ردًا على الصورة المثالية التي كان أعطاها عنها الفيلسوف الألماني هيغل، من أنها «واقع الفكرة الأخلاقية»، و«صورة العقل وواقعه». وهو يبقى صالحًا أيضًا للرد على كل الفهم البرجوازي لها، ومن ضمن ذلك فهم جماعة الأكثرية في السلطة السائدة الآن في بلدنا، حين يزعمون أن هاجسهم الطاغي إنما هو السعي إلى بناء تلك الدولة في ظروف لبنان الخاصة الراهنة.

٢ - في الفهم البرجوازي. لا شك في أن ما ذكرناه أعلاه بصدد التصور الفلسفي للدولة عند هيغل يندرج في فلسفة الفهم البرجوازي. ولكن ما يهمننا هنا، وما سنحاكم على أساسه مسألة بناء الدولة في ظل السلطة اللبنانية السائدة، يرتبط في المقام الأول بالجانب الحقوقي للمسألة. وفي خلفية هذا الجانب تأتي رؤية فلاسفة عصر الأنوار الفرنسيين، بوجه أخص، للدولة بما هي تجسيد للأمة ولسيادتها - وهما مفهومان يشكّلان المصدر الأساسي للعناصر الأهم التي تقوم عليها الدولة الحديثة المفترض أن تكون دولة ديمقراطية. وهذه العناصر هي، في المقام الأول، وجود دستور وقوانين تحدّد طبيعة السلطة التي تمارسها الدولة، وتقيدّها في الوقت عينه انطلاقًا من حقوق المواطنين وحرّياتهم؛ وهي، في المقام الثاني، وجود مؤسسات تتم بواسطتها إدارة شؤون الدولة، وتنظيم مصالح الشعب على اختلاف فئاته وأفراده، وضمان الحقوق والحرّيات التي يحددها دستورها، وحماية أمن الوطن والمواطنين عبر أدوات القمع والردع المختلفة. ويختزل رموز سلطة البرجوازية اللبنانية، و«مفكرها» فهمهم للدولة، وبوجه أخص لما يسمونه «الدولة الحديثة»، بأنها دولة القانون والمؤسسات. يقول، على سبيل المثال، القيادي الكتائبي كريم بقرادوني: «إن الدولة اللبنانية هي مجموعة المؤسسات الرسمية والشعبية التي ينص عليها الدستور والقوانين والأنظمة.» وهو كلام يكرّره، انطلاقًا من المضمون عينه، وإن مع تغيير في الشكل فقط، ممثلون حتى لحزب عمالي كالحزب الشيوعي اللبناني، من أمثال كريم مروّة، الذي يقول (في الحوارات التي أدارها طانيوس دعبس بينه وبين الأمين العام لحزب الكتائب آنذاك، رئيسه حاليًا): «ففي حين نشعر بمدى حاجة اللبنانيين لوجود دولة بمعناها الحقيقي، أي دولة ديمقراطية حديثة، دولة مؤسسات وقوانين تلغي كل تجاوز من أي نوع، ومن أي جهة أتى... نرى بالمقابل أن الذين يعيدون بناء هذه الدولة بعد الحرب، إنما يعملون على بنائها على قياسهم، مرة جديدة؛ فيعيدون بذلك إنتاج الدولة المزعة»<sup>(١)</sup>. علمًا بأنّه يختلف بالتأكيد مع بقرادوني حين يرى، في الأخير، أنه لكي تقوم دولة حديثة حقيقية «هناك شرط أساسي هو فصل الدين عن الدولة.»<sup>(٢)</sup>

١ - ٢ - الوطن الصعب، الدولة المستحيلة، حوارات بين كريم بقرادوني وكريم مروّة (بيروت: دار الجديد، ١٩٩٥)، ص ٢٣ و٢٤ و٢٥.

يستحيل بناء «دولة القانون والمؤسسات» في ظلّ استمرار سيادة الطائفية في لبنان.

عالية جداً من الأموال التي تُدخّل خزائن هذه «الدولة» - كما حصل مع الديون الهائلة التي اقترضتها الحكومات المتعاقبة في العقدين الأخيرين (يقدر بعض الخبراء أنّها باتت تزيد على الخمسين ملياراً من الدولارات)، والتي يُعتبر الفصل شلق<sup>(١)</sup> أنّ



أنا مش طائفي...  
بس ما بتزوج إلا من ديني!

### ثانياً: الطائفية كعائق أساسي في وجه قيام الدولة

في الحوارات التي أشرنا إليها أعلاه، اعتبر مروّة أنّ الطائفية السياسية هي العائق الأساسي في وجه قيام الدولة الحديثة؛ ومن ثم رأى أنّ أحد الشروط الجوهرية لأجل قيامها إنما يكمن في فصل الدين عن الدولة.

والواقع أنّ الحركة الوطنية السابقة، التي كان مروّة من رموزها القيادية، طرحت منذ بداية الحرب الأهلية، في برنامجها الإصلاحي، مسألة إلغاء الطائفية السياسية. وجاء اتفاق الطائف عام ١٩٨٩، ومن ثم ما أُدخل على أساسه من تعديلات على الدستور اللبناني عام ١٩٩٠، ليُطرحا على السلطة السياسية مسألة إخراج هذه المهمة إلى النور. ولكن على الرغم من مرور أكثر من ستة عشر عاماً على التعديلات الدستورية - ومن ضمنها المقدّمة التي أُضيفت إلى الدستور وجاء بين بنودها أنّ «إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية...» - فإنّه لم يتمّ اتخاذ أيّ خطوة في هذا الاتجاه، بل لم تتمّ بلورة ما تسميه المقدّمة «خطة مرحلية» لبدء تنفيذ المنظور المشار إليه.

ومن الواضح أنّه إذا كان ثمة من يُنتظر ذلك من الشريحة السياسية المسيطرة على السلطة القائمة، بوصفها ممثلةً لمصالح الطبقة البرجوازية المحلية التابعة، ولا سيما جناحها المالي الذي تضخّم دوره بصورة مخيفة منذ نهاية الحرب الأهلية الأخيرة، وبوجه أخصّ في ظلّ الحكومات «الحريرية» منذ خريف العام ١٩٩٢ (مع استثناء قصير مثله مجيء حكومة الحصّ في السنتين الأخيرتين من القرن الماضي)، فإنّ هذا الانتظار سوف يطول، وقد لا ينتهي أبداً.

ذلك أنّ الطبقة المشار إليها يمكنها أن تتعايش باستمرار مع الشكل الحالي للدولة: وهو شكلٌ خاصٌ لدولةٍ مريضةٍ وللدولةِ في آنٍ معاً، يتيح لها أن تستمرّ في استنزافٍ مافيوياً حقيقيٍّ لثروات البلد الطبيعية وخيراته، ولعمل اليد العاملة فيه، ولنسبةٍ

١ - وزير أسبق ورئيس سابق لمجلس الإنماء والإعمار.

المصارف المحليّة قد وَصَعَتْ يدها على ٢٦ مليار دولار من أصلها، وذلك على شكل فوائد لسندات خزينة كانت قد اكتتبت بها. وهو أمر سهّلهُ التلاعبُ بِنِسَبِ الفوائد وتواطؤاً في تمريره «قانونياً» مسؤولون فاسدون ومرتشون، والرئاساتُ الثلاثُ في الدولة اللبنانية في تاريخ سابق، والرأسُ الأعلى للمصرف المركزي اللبناني.

إنّ هذه الطبقة (بالتكافل والتضامن مع الشريحة السياسية التي تَحْكُم باسمها وترعى مصالحها داخل السلطة القائمة) لا تتورّع عن تعظيم ثروتها بالاستفادة من الكوارث الكبرى التي تحلّ بالبلد، والأقتطاع اللصوصي لحصة أساسية لها من المساعدات العينية والمالية الدولية لضحايا تلك الكوارث - كما حصل خلال الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان وبعدها. ومعبرٌ جداً في هذا المجال أن يكون السيد فؤاد السنيورة قد بات يحتكر لنفسه، وبتغطية من الأكثرية المسيطرة في الحكومة التي يرأسها، سلطةً تحديدها وجهة توزيع أموال المساعدات المشار إليها، وهي تصل إلى مليارات الدولارات! والحبل على الجرار.

وإنه لمقرّرٌ جداً أن نلاحظ مدى النفاق السياسي الذي يتّسم به خطابُ الدعاة الحاليين، ضمن الأكثرية الحاكمة، لبناء «دولة القانون والمؤسسات»، في معرض اعتراضهم على سلاح المقاومة، بحجة أنه العائق الوحيد دون قيام الدولة. والواقع أنّهم منسجمون تماماً مع ما يريدونه بالفعل من «الدولة»، حين يطمحون إلى توحيد القوة العسكرية كلياً تحت سيطرتهم. فتلك بالضبط هي الدولة التي يتوقون إليها في واقعها العاري، الذي كان كشفه أنجلس حين وصفها بأنها «تتألف من رجال مسلّحين» و«ملاحق مادية» هي «السجون ومختلف مؤسسات القسر...»

أما خرافة «دولة القانون والمؤسسات»، التي تردّ على السنة رموزهم والإنتلجنسيا المحلية المرتبطة بهم، فيتكشف زيفها حين نتابع ممارساتهم في السلطة. وقد يكون أحد الدلائل القاطعة على ذلك هو الشلل الذي أوصلوا إليه مؤسسة أساسية كان قد

نجح في إقرارها اتفاقُ الطائف، ومن ثم الدستور اللبناني، بعد تعديلات عام ١٩٩٠ - ونحن نعني «المجلس الدستوري»، المكلف بأن يكون رقيباً دائماً على دستورية القوانين، وبأن تكون له سلطة «البتّ في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية» (وفقاً للمادة ١٩ من الدستور المعدل).

إنّ المجلس النيابي الحالي، المنتخب في ربيع عام ٢٠٠٥ على أساس قانون انتخابي باسّ يعترف الجميع بأنّه يتناقض مع أبسط مفاهيم الديمقراطية، يمارس مهمات مجلس نيابي طبيعي، إنّ لجهة سنّ القوانين، أو لجهة تغطية حكومة خلافية جداً، سواء من حيث لاوطنيّتها كما ظهر على صعيد مواقفها خلال الحرب الأخيرة -، أو من حيث برنامجها النيوليبراليّ الهجين المتعارض مع مصالح غالبية شعبها، أو من حيث فساد غالبية رموزها. هذا مع العلم أنّ ثمة طعوناً مقدّمةً بخصوص أحد عشر نائباً لم يتم بنّها إلى الآن. وكلّ ذلك في الغياب الفعلي المتماذي للمجلس الدستوري، المسؤول عن بتّ تلك الطعون المتعلقة بشرعية المؤسسة الأم بين مؤسسات «دولة القانون والمؤسسات»، كما المسؤول أيضاً عن إقرار السمة الدستورية للقوانين التي تُصدر عن هذه المؤسسة أو حجبها عنها!

وبالطبع، فإنّ «دولة القانون والمؤسسات» هذه - بوصفها مفهوماً يرتبط أصلاً بوجود دولة برجوازية مكتملة، أو بوجود دولة تمكّنت، نتيجة لسيرورة ثورية حقيقية اضطلعت بقيادتها طبقة عاملة واعية لدورها التاريخي، من إنجاز المهام المفترض أن تضطلع بها عادةً طبقة برجوازية غير تابعة - مستحيلة البناء في ظل استمرار سيادة الطائفية في لبنان، بما هي الشكل السياسي لسيطرة الطبقة البرجوازية المحلية التابعة، أو «الشكل التاريخي المحدد للنظام السياسي الذي تمارس فيه البرجوازية اللبنانية سيطرتها الطبقيّة»<sup>(١)</sup> وكان مهدي عامل قد بيّن مدى التلازم بين شكل الدولة اللبنانية الطائفي ووجودها كدولة برجوازية تابعة (أو كولونيالية بحسب وصفه الخاص)، بقوله:

١ - مهدي عامل، في الدولة الطائفية (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٦)، ص ٢٥٥ - ٢٥٦.

تستبسل الطبقة البرجوازية اللبنانية في تأييد البنية الطائفية والوعي الطائفي والعلاقات السياسية القائمة على الانقسام الطائفي.

تنتظره شتى وسائل الإعلام؛ ومن هناك اتّصل مباشرةً بالبطريك الماروني، الذي تجاوب معه تماماً، في حوار على الهواء، تباريا خلاله في إبداء العداء الشديد للمشروع الذي اعتبره متعارضاً مع الديانتين المسيحية والإسلامية في الوقت عينه!

وقد كانت الانتخابات النيابية بعيد اغتيال رفيق الحريري مناسبةً لدى وريته وخليفته السياسي، السيد سعد الحريري، للاستفادة من أوسع أشكال التعبئة الطائفية، من أجل الاستحواذ على الأكثرية في المجلس النيابي، ومن ثم السيطرة على السلطة السياسية. وهي تعبئة شاركت فيها شتى المراجع الدينية داخل الطائفة، الأمر الذي دفع خصمه الطرابلسي، عمر كرامي، إلى الإدلاء بتصريحات نارية ليس فقط ضد رجال الدين السنّة في الشمال ومفتي طرابلس بوجه خاص، بل أيضاً ضد مفتي الجمهورية اللبنانية بالذات، داعياً بصراحة إلى عزلهما من موقعيهما.

والواقع أنّ هذا الكلام لا ينطبق فقط على المذكورين، بل يشمل بدقته شتى رموز البرجوازية المحلية من مختلف المذاهب والطوائف. فحتى ميشال عون، الذي يَطرَح العلمنة بنداً أساسياً في برنامجه، لا يشذّ عن هذه القاعدة. وقد طوَّبه البطريك الماروني بعد الانتخابات النيابية الأخيرة، وإنّ على مضمض، زعيماً للمسيحيين. وهو لم يعترض على ذلك، بل يتصرّف على هذا الأساس، ويجعل نفسه الآن مدافعاً شرساً عن حصّة هؤلاء في السلطة السياسية، ويبني تحالفاته انطلاقاً من هذا المنطق البائس. وهذا ما سيُبقِي لبنان على كَفِّ عفريت، ويحوّل بينه وبين تحقيق تقدم حقيقي نحو منظور الدولة الحديثة، التي لا يمكن أن تصبح في المتناول من دون إنجاز خطواتٍ جدية نحو فصل الدين عن الدولة، وعلى طريق العلمنة الشاملة.

**ثالثاً: هل يمكن تجاوز الطائفية في اتجاه علماني؟**

لقد كان لبنان في القرنين الأخيرين عرضةً للعديد من الهزّات والفِتن والحروب الأهلية التي اتَّخذت في معظم الأحيان طابع

«إنّ هذا الشكل يَسْمَح للبرجوازية بالتحكّم بمجرى الصراع الطبقي، بإبقاء الطبقات الكادحة فيه أسيرة علاقةٍ من التبعية الطبقيّة بها هي، بالتحديد، علاقةً تمثّل طائفي تُربط الطبقات هذه بممثليها الطائفيين من البرجوازية ربطاً تبعياً تُفقد فيه وجودها السياسي كقوة مستقلة، لتكتسب فيه وبه وجوداً آخر هو بالضبط وجودها الطائفي، أي وجودها كطوائف. فما دامت الطبقات الكادحة موجودةً في مثل هذه العلاقة من التبعية الطبقيّة التي هي فيها موجودةً كطوائف، فإنّها لا تمثّل أيّ قوة سياسية مستقلة هي قوتها الطبقيّة المناهضة البرجوازية.»<sup>(١)</sup>

وبذلك يسهل على الطبقة البرجوازية اللبنانية أن تعيد باستمرار إنتاج شروط سيطرتها، الأمر الذي يشكّل عائقاً أساسياً أمام بناء دولة ديموقراطية حديثة. وإنّ أيّ تنبّع دقيق للحياة السياسية في البلاد يتبع للمرء أن يلاحظ مدى استبسال هذه الطبقة في تأييد البنية الطائفية والوعي الطائفي والعلاقات السياسية القائمة على الانقسام الطائفي. وكثيرون يتذكّرون كيف أنّ رفيق الحريري (وكان الممثّل الأهم، في السلطة السياسية المحلية، للطبقة البرجوازية اللبنانية، وبوجهٍ أخصّ للبرجوازية المالية) كان شديد الحرص على أن يبرز كزعيمٍ أُوحد للطائفة السنّية، وأن يشدّ إليه أبناء طائفته بهذه الصفة بالذات، عبر شتى الطرق والوسائل: سواء من ضمن إمكاناته الشخصية المالية، أو من ضمن ما يتبناه له وجوده في موقعٍ أساسي كبير من خدماتٍ وتنفيعاتٍ مختلفة، ناهيك عن تمكّنه من استتباع جزءٍ أساسي من أركان المؤسسة الدينية ضمن طائفته - وبوجه خاصّ على مستوى دار الإفتاء.

وقد كان معبّراً جداً الموقف الذي اتخذته إلياس الهراوي، في الأشهر الأخيرة من ولايته الرئاسية، للحيلولة دون مرور مشروع الزواج المدني الاختياري. ومن ضمن ذلك استدعاؤه مفتي الجمهورية اللبنانية للعودة إلى بيروت من زيارته إلى السعودية، لأجل لعب دور حاسم في إفشال المشروع المذكور. وهو ما فعله هذا الأخير بامتياز منذ وصوله إلى مطار بيروت، حيث كانت

- إلغاء المحاكم الروحية والشرعية، واستبدالها بالمحاكم المدنية التي تطبق مؤقتاً على المتقاضين - من غير الذين يريدون أن ينظّموا حياتهم على أساس القانون المدني الاختياري - قوانين الأحوال الشخصية الخاصة بالمذاهب المختلفة المعترف بها، تمهيداً لإلغاء تلك القوانين لصالح قانون مدني جامع.

- تعديل قوانين الإرث نحو مساواة المرأة بالرجل على هذا الصعيد.

- تقليص دور المدارس والجامعات الطائفية، وإخضاعها لرقابة رسمية مشددة، وتعزيز التعليم الرسمي، وتوحيد الكتاب المدرسي، واستبدال كتاب التعليم الديني بكتاب موحد يعرّف الطلاب على جميع الأديان ونشأتها، ورفع مستوى التعليم في الجامعة اللبنانية بحيث يتساوى (أو حتى يتجاوز) ذلك الموجود في أفضل الجامعات الخاصة.

- تحقيق قدر متقدم من العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين على اختلافهم، ومن دون أي تمييز على أساس العرق أو الجنس أو الطائفة أو الانتماء السياسي أو ما إلى ذلك.

- تفعيل أقصى لأجهزة الرقابة والتفتيش والمحاسبة، والحرص المطلق على استقلال القضاء ونزاهته.

- الحرص على حماية حقيقية للحريات العامة، ولا سيما حريّة الرأي والتجمع.

يبقى أن نقول إنه على الرغم من الشوائب الكثيرة التي لا تزال تشكّل معوّقاتٍ جديدةً على طريق استكمال لبنان تطوّر الديموقراطي، فإنّ بلدنا قد لعب في مجالات عديدة دوراً ريادياً مضيئاً في المنطقة العربية. وبمقدار ما سوف يتم التمكن من إطلاق السيرورة التي حدّدنا معالمها أعلاه حتى نهاياتها المرجوة، فإنّ ذلك سيشكّل مدخلاً بالغ الأهمية نحو تحرر الوطن العربي وإخراجه من التخلف والاستبداد والتجزئة إلى رحاب الديموقراطية والتقدم والوحدة.

كميل داغر

محام وكاتب وناشط من لبنان.

الاقتتال الطائفي، بسبب التناقضات الناشئة من الدور الذي تمكّنت من أن تأخذه الطوائف والمذاهب في الحياة السياسية. والحق أنّ هذا الدور تعرّز عملياً في ظلّ الانتداب الفرنسي، بموجب أحكام الدستور الذي أقرّ في العام ١٩٢٦، وجاءت مادته الـ ٩٥ تشرّع البنية الطائفية للسلطة السياسية في البلد؛ ومن ثم منذ الاستقلال، بواسطة القوانين المختلفة التي تكرّس ذلك، لا بل تعطي الطوائف قدراً هاماً من الاستقلال، ولاسيما في قضايا الأحوال الشخصية. وهو ما جعل العديد من المنظرين لضرورة تأييد هذا الواقع يرون فيه تعبيراً عن شخصية لبنان «الفريدة» و«خصوصيته» القائمة - في نظرهم - على التعددية الطائفية. لا بل وصل الأمر ببعضهم إلى طرح الفدرالية بين الطوائف كمخرج للأزمات الدورية التي يتعرّض لها لبنان بفعل هذه «الخصوصية» المزعومة.

هذا «الفكر» الذي لا يزال يجد - على الرغم من المآسي التي تعرّض لها البلد مراراً نتيجة لإصرار القوى المستفيدة من الشكل الطائفي للنظام السياسي على الإبقاء عليه - من يروّج له، يستمرّ في أداء وظيفة أساسية، هي تأجيل قيام الدولة الديموقراطية الحديثة، وذلك عبر تأجيل تنفيذ المهمة الأكثر جوهرية التي نصّ عليها اتفاق الطائف، وبالتحديد: إلغاء الطائفية السياسية؛ وهي المهمة التي تشكّل، مع إنهاء الحرب الأهلية، العلامتين الفارقتين الوحيدتين اللتين تجعلان من هذا الاتفاق، على الرغم من السلبات الكثيرة فيه، خطوة في مسيرة الألف ميل نحو الخروج من دوامة تلك المآسي.

والواقع أنّ مطلب «إلغاء الطائفية السياسية» هذا يبقى، مع ذلك، خطوة متواضعة بين خطوات إضافية لا بدّ من أن تتلازم معه، في ما يُمكن أن يشكّل برنامجاً انتقالياً يصبّ في مطلب فصل الدين عن الدولة، وعلمنة الدولة والمجتمع. وهذه الخطوات الإضافية هي التالية:

- إقرار قانون مدني اختياري للأحوال الشخصية، يمكن أن يشكّل نجاحه - في مدى زمني معقول - نقطة انطلاق نحو قانون مدني إلزامي.